

السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020)

دراسة حالة صندوق ضبط الموارد في الجزائر

Fiscal policy and its impact on reducing the budget deficit during the period (2000-2020) - Case study of the resource control fund in Algeria

مصطفى بوشامة المقاولة تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة جامعة البليدة 2-الجزائر- mbouchama@gmail.com	فضيل سايب ¹ المقاولة تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة جامعة البليدة 2-الجزائر- Saibfodil2020@gmail.com
--	--

تاريخ النشر: 2022/06/ 30

تاريخ القبول: 2022/05/ 19

تاريخ الاستلام: 2022/02/ 25

الملخص

تعاني أغلب الدول النامية من إشكالية العجز الموازي لنقص مواردها الاقتصادية وانخفاض مستويات الدخل القومي ودخل الفرد إضافة إلى قلة إيراداتها وزيادة نفقاتها العامة مما يسبب عجزا مزمنًا في موازنتها، وحيث أن الجزائر دولة نامية تنسم بنفس هذه السمات، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي، ولتمويل هذا العجز تم إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 للحد من العجز. نجح الصندوق في تسديد المديونية الخارجية للجزائر وكذا تمويل العجز في إطار السياسة المالية للدولة باعتماده على أدوات السياسة المالية، والتي اعتبرت ذات أثر كبير للوصول إلى التوازن المالي والحد من العجز الموازي من جهة، وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وبلوغ الأهداف العامة للدولة من جهة ثانية. وقد خلصت الدراسة إلى أن العجز المالي له أثرا إيجابيا على كل من الاستهلاك العام، الادخار العام، التكوين الرأسمالي، الدخل القومي والنتاج المحلي، والمديونية الداخلية والخارجية، لكن ليس له أثرا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، صندوق ضبط الموارد، عجز الموازنة.

تصنيف JEL: G21 ;H62

Abstract :

Most developing countries suffer from budget deficits due to their lack of economic resources, low levels of national income, per capita income, limited revenues, and increased public expenditures. Since Algeria is characterized by these same features, this study aims to highlight the impact of fiscal policy in reducing the budget deficit. A resource control fund was established in 2000 to reduce the deficit.

It succeeded in paying off Algeria's external debt as well as financing the deficit through the state's fiscal policy tools which effectively achieved the fiscal balance and budget deficit reduction, in addition to reaching economic stability and the state's general objectives. The study concluded that fiscal deficits have a positive impact on public consumption, public savings, capital formation, national income, and domestic output, and internal and external indebtedness, but have no impact on economic growth.

Keywords: fiscal policy, resources control fund, budget deficit.

JEL classification codes: G21 ;H62

¹المؤلف المرسل، فضيل سايب.

مقدمة

يعتبر العجز الموازي مشكلة اقتصادية عالمية تعاني منها العديد من الدول، بل قد تحول هذا العجز إلى صفة هيكلية لاصقة باقتصاديات الدول النامية منذ بداية الثمانينات، وذلك بعد أن تفاقمت الآثار المختلفة الناجمة عنه ونخص بالذكر الآثار الاقتصادية، وعدم قدرة هذه الدول على استمراره لسنين طويلة قادمة.

طبيعة الموازنة العامة في الجزائر أوضحت أن تمويل النفقات العامة مرتبط بشكل كبير على مؤشرات اقتصادية خارجية، ألا وهي أسعار البترول وبالتالي كان لانخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014، انعكاس مباشر على إيرادات الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية، ومن ثم وجب على الدولة مراعاة سياستها الانفاقية، هذه الأخيرة عرفت منحى تصاعدي منذ بداية الألفية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع العجز الموازي، لكن الحكومة خلال هذه الفترة اتخذت بعض الآليات لتمويل العجز بفوائض الجباية البترولية، وهنا نطرح التساؤل التالي:

ما هو أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020) ومدى نجاعتها وما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل هذا العجز؟

وعليه سنحاول معالجة موضوع الدراسة باستخدام المنهج التحليلي لأهم وسائل السياسة المالية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية وكيف كان أثرها على العجز الموازي؟

1. فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على الفرضية الآتية: تلعب السياسة المالية دورا هاما في الحد من العجز

الموازي.

2. أهمية الدراسة

إن تدخل الدولة من خلال سياستها المالية المطبقة، كان من أجل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر الإيرادات العامة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وتسعى الحكومة إلى تغطية النفقات من خلالها والتي هي أيضا تؤثر على النشاط الاقتصادي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، وبالتالي تؤثر على الموازنة العامة، وعليه فان السياسة المالية تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من العجز الموازي.

3. الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات سابقة نذكر منها:

- دراسة (دراوسي، 2004) حول دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر. تناول فيها دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، عن طريق تحديد مفهوم السياسة المالية وتطورها وعلاقتها بالسياسة النقدية، التوازن، أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- دراسة (شيبي، 2013) حول الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام - حالة الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كان محتوى هذه الدراسة: تحليل أدوات السياسة المالية وأهدافها واستدامة تحمل عجز الموازنة والدين العام.

- دراسة (جاب الله، 2015) حول قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. تناولت هذه الدراسة السياسة الاقتصادية الكلية والتنسيق بين مكوناتها ونظريات النمو والتضخم، ثم إسقاط الدراسة على حالة الجزائر.

I- مفاهيم عامة للسياسات المالية

1. السياسات المالية

تعرف على أنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي (داود، سلمان، الصعيدي، عقل، و الخصاونة، 2005، صفحة 285).

كما تعرف على أنها آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع (خبابة، 2016، صفحة 26).

وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من أثر بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني

وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات (ونادي، 2011، صفحة 111).

تعرف السياسة المالية على أنها " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والايادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية" (الوادي وعزام، 2000، صفحة 182).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والأساليب المتخذة من طرف الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

2. أهداف السياسة المالية

نجد منها مايلي:

- التوازن المالي : ويقصد به استغلال موارد الدولة على أحسن وجه، فيجب أن يتميز النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وعدم توظيف القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا (صلاح، 2020، صفحة 172)؛

- التوازن الاقتصادي : بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين العام والخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد (عبد الحميد، 2010، الصفحات 322-323)؛

- التوازن الاجتماعي : بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية (صلاح، 2020، صفحة 172) ؛

- التوازن العام : أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي)، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة (زرواط ومناد، 2015، الصفحات 6-7).

2. أدوات السياسة المالية

تعتبر الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة وتتمثل في:

1.2 الإنفاق العام

1.1.2 تعريف الانفاق العام: تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني (الأعسر، 2016، الصفحات 63-71)، ويتوافق في هذا التعريف ثلاث شروط (خبابة، 2016، الصفحات 61-64):

- الصورة النقدية للنفقة العامة؛

- صدور النفقة بواسطة جهة عامة؛

- إصدار النفقة لتحقيق منفعة عامة.

2.1.2 قواعد الانفاق العام: تخضع النفقات العامة إلى قواعد التي تحكمها وتتمثل فيما يلي (قدي، 2006، صفحة 179):

- قاعدة المنفعة القصوى: تعني أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة؛

- قاعدة الاقتصاد والتدبير: وتعني أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية: وتعني ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه. إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزمني والمكاني، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة.

2.2 الضرائب

تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة، وان طبيعة الضرائب وأهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية وتطور الجوانب الاجتماعية (عبد الحميد، 2010، صفحة 262).

تحتل الضرائب المرتبة الأولى من مصادر إيرادات الدولة المعاصرة، وتعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة دون مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة. حيث

إن الدولة تستخدم هذه الأداة كسياسة ضريبية والتي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية (قدي، 2006، صفحة 139). ويمكن استخلاص الخصائص التالية للضرائب (خبابة، 2016، الصفحات 123-124):

- إن الضريبة فريضة مالية والأصل فيها أن تكون نقدية ويجوز أن تكون عينية كما في ضريبة الشركات.
- الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي اجباري "الفرد ليس حرا في دفع الضريبة هو مجبر على دفعها إلى الدولة".
- الضريبة تقوم بها الدولة وهي الوحيدة المكلفة بفرضها وتحصيلها وهي التي تحدد معدلها أو سعرها أو مقدارها، وتحديد وعائها.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية حيث لا يستطيع الفرد استردادها أو المطالبة باسترجاعها مهما كانت الظروف.
- تفرض الضريبة دون مقابل فالمكلف بها يدفعها دون أن ينتفع بها ومساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.
- تعمل الدولة على فرض الضرائب بهدف تحقيق بعض الأغراض التي تحددها مسبقا.

3.2 الدين العام

وهو مجموعة المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير (أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد برد مبلغ الدين وسداد فوائده وفقا لشروطه (عامر، 2016، صفحة 159).

1.2 الموازنة العامة

هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، كما تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة زمنية محددة، من خلال هذا التعريف يتضح أن الموازنة العامة تتضمن تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها، وأن هذا التقدير يتم اعتماده، كما أنه ينصرف الى مدة معينة مقبلة.

II- العجز الموازي

1. تعريف العجز الموازي

المفهوم التقليدي للعجز الموازي هو حالة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، بسبب زيادة الحاجات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة على تغطيتها (عبد الحميد، 2010، صفحة 77).

2. أسباب العجز الموازي

بما أن الموازنة العامة تتشكل من نفقات وإيرادات عامة، فإن أسباب العجز مرتبطة أساسا بعوامل زيادة النفقات العامة وكذا بعوامل انخفاض الإيرادات العامة، ويمكن جمعها في زيادة حجم السكان، ارتفاع الأجور، زيادة المشاريع العمومية، زيادة الدعم الاقتصادي والاجتماعي، ارتفاع حجم الدين العمومي، التهرب الضريبي، انخفاض النشاط الاقتصادي، زيادة حجم السوق الموازية، انخفاض الجباية البترولية (دردوري، 2014، صفحة 121).

3. أهم آليات تمويل عجز الموازنة العامة

هناك عدة آليات لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، لكن تختلف الأساليب من دولة لأخرى، حسب الوضع الاقتصادي، نذكر من أهم الأساليب ما يلي (دراز، 1999، صفحة 420):

- القروض الخارجية: تعتبر القروض بمختلف أشكالها، من الإيرادات المؤقتة التي تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها، وهذا الأسلوب ينجر عنه بعض الانعكاسات السلبية على الاقتصاد، كزيادة الأعباء المالية واستنزاف العملة الصعبة بالنسبة للقروض الخارجية التي تعتبر عبئا على ميزان المدفوعات.

- الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية: من خلال بيعها السندات الحكومية، وكذلك القطاع غير المصرفي كمؤسسات التأمين واللجوء إلى الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية.

- زيادة الضرائب: تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات العامة للدولة، لذلك تلجأ الدولة في بعض الحالات إلى زيادة الضرائب أو زيادة نسب بعض الضرائب من أجل تغطية النفقات المتزايدة، ومن ثم تقليل نسبة العجز في الموازنة العامة، مع أنه في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي هذا الأسلوب إلى ضرر في الاقتصاد الوطني، بسبب عزوف المستثمرين في النشاطات التي تشهد ارتفاعا في الضرائب من جهة، وإلى زيادة التهرب الضريبي من جهة أخرى، بالإضافة إلى إمكانية ارتفاع في المستوى العام للأسعار جراء تحويل التكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص إلى المستهلكين.

- الإصدار النقدي: تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى أسلوب استثنائي وهو الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، غير أن هذا الأسلوب يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية في السوق مما يساهم في زيادة معدل التضخم.

III- واقع السياسة المالية في الجزائر ودورها في الحد من العجز الموازي

ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة السياسة المالية في الجزائر (2000-2020)، أن الجزائر قامت بإصلاحات هيكلية تسعى من خلالها إلى تحقيق توازن اقتصادي والحد من العجز الموازي، وهذا ما

جعلنا نركز على السياسة المالية باعتبارها أداة فعالة في يد الدولة، فالإيرادات العامة للجزائر هي عرضة للاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب اعتمادها الكبير على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي وتأثرها بتغير أسعار النفط التي تعتبر متغير خارجي.

1. الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات

1.1 تعريف الصناديق السيادية

هناك العديد من المحاولات التي قام بها مختصون من أجل إعطاء تعريف موحد وشامل يحدد الإطار المفاهيمي، ومن بين هذه التعاريف نذكر مايلي (سعودي، 2019، الصفحات 72-74):

- الصناديق السيادية هي عبارة عن تكتلات للأصول المالية التي تعود ملكيتها للحكومات، التي تعمل على توظيفها وتسييرها. فهي ليست صناديق تقاعد عمومية تعتمد على اشتراكات المتقاعدين أو صناديق احتياطات الصرف هدفها هو حماية العملة الوطنية خلال عمليات الصرف، فمصادرها تعتمد أساسا على عوائد الضرائب، وعوائد الخصخصة، إضافة إلى مصادر خارجية أخرى.

- أما صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في 21 مارس 2008 حول الصناديق السيادية، " يعرف هذه الأخيرة على أنها صناديق استثمار حكومية، تتوفر فيها الشروط الثلاثة التالية: تخضع لتسيير وإدارة حكومة وطنية؛ وتعمل على تسيير أصولها المالية وفق فترة زمنية متوسطة أو طويلة الأجل؛ وسياستها الاستثمارية تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية MACRO ECONOMIC كتتنوع الإنتاج الداخلي الخام المحلي PIB بالإضافة إلى خلق التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية."

فمن خلال هذين التعريفين نستطيع أن نكون حوصلة حول تعريف الصناديق السيادية على أنها صناديق أو مؤسسات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومات العامة، حيث تنشئ هذه الأخيرة الصناديق السيادية لتحقيق أغراض اقتصادية كلية، تحتفظ بالأصول المالية وتتولى توظيفها وإدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تعتمد على الاستثمار في الأصول الأجنبية خاصة المالية منها، والممولة بمصادر عديدة منها فوائض ميزان المدفوعات، أو عوائد الصرف الناتجة عن عمليات النقد الأجنبي الرسمية أو عوائد الخصخصة أو العوائد المالية العامة، أو الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة معا.

2.1 خصائص الصناديق السيادية

يمكن من خلال التعريف استخلاص الخصائص التالية:

- هي خاضعة لرقابة وتدخّل الدولة، كصناديق الاستثمار في رأس المال أو صناديق المضاربة.

- تدير احتياطات الصرف للدولة، هذه الاحتياطات قد تكون متأتية من الصادرات للمواد الأولية أو المنتجات المصنعة (المبيعات) وفوائض الميزانية.
- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة المالية وسياسة الصرف ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف.
- تختلف عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى.
- ترمي إلى تحقيق أهداف ماكرو اقتصادية واضحة وبالخصوص اختلاف وتنوع المنتج الداخلي الخام (PIB) أو الادخار الكلي.
- هذه الصناديق تتبع استراتيجيات الاستثمار طويل الأجل وهو ما يوافق أو يناسب التعرض للمخاطرة.

3.1 تصنيف الصناديق السيادية

- هناك من الاقتصاديين من يرى أنه لكل صندوق هدف معين وخاص به، حيث أن الهدف المشترك بين كل الصناديق السيادية يتمثل في تحويل ثروات الأجيال القادمة، إلا أنه ليس لجميع الصناديق نفس الاحتياجات ولا نفس مجالات الاستثمار، وبالتالي فأهدافها من الممكن أن تختلف:
- صناديق الاستقرار (الضبط): يتمثل هدفها في حماية الحكومات والدول ضد الانخفاضات المحتملة والكبيرة للعوائد المرتبطة والمتأتية من التصدير للمواد الأولية. هذه المصادر ذات التقلبات الكبيرة لها قدرة على تمويل النفقات العمومية على مدى عدة سنوات وبالتالي فالهدف هنا يكمن في تثبيت هذه العوائد بواسطة اللجوء إلى المشتقات المالية لتغطية الخسائر المتوقعة على مستوى الأسواق المالية وذلك من أجل مواجهة احتياجات البلدان.
 - صناديق تكوين رؤوس الأموال: تهدف إلى حماية استقرار وثبات رؤوس الأموال الناتجة عن الصادرات المنجمية (موارد طبيعية غير قابلة للتجديد) وتحقيق ادخار موجه لخدمة الأجيال المستقبلية.
 - صناديق تمويل التقاعد: وهي معتمدة من طرف بعض الدول والحكومات أين تؤثر درجة مجتمعاتنا سلبا على الاقتصاد المحلي والوطني. ولواجهة خطر عدم تسديد للأنظمة الخاصة بالادخار للتقاعد بالتوزيع، هذه الصناديق توظف عوائد مالية خلال الفترات التي تكون فيه نسبة الشيخوخة

منخفضة، لتساهم بعد ذلك في تمويل التقاعد في الفترات التي يكون فيها تمويل الأنظمة والمؤسسات الحكومية الحالية غير كافي.

- صناديق تعظيم الثروة: كما يشير إليها اسمها، إذ يجب أن تعظم الفوائد واحتياطات السيولة للبلد المعني، هذه الاحتياطات الخاصة بالصراف تستعمل في إطار حماية المعاملات الحالية ضد معاملات الصراف أو السياسة النقدية للبلد المالك. كما يجب عليها الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية على المدى القصير أو المقابل لثلاثي الواردات.

- صناديق النمو: هدفها يتجسد في منح فرص للبلد المالك لها بتنوع مصادر تمويل اقتصاده وذلك بتمويل مشاريع صناعية كبرى والتي تنتمي إلى القطاع الاقتصادي والسياحي حيث وبالتالي يمكن من تطوير وخلق بعض القطاعات الجديدة غير مستقلة عنه ومنحه إمكانية تنوع عوائده.

- صندوق ضبط الموارد الجزائري: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية. تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات خلال سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دج، بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، بسبب هذه الفوائض وعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد تم تأسيس صندوق ضبط الموارد بموجب المادة 10 من (قانون المالية التكميلي، 2000).

4.1 أهداف إنشاء صندوق الموارد ومصادر تمويله

1.4.1 أهداف الصندوق: تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات

الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية العمومية.

2.4.1 تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية

على أن وزير المالية هو الأمر بالصراف الرئيسي لهذا الصندوق.

3.4.1 مجال عمل الصندوق: إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة

الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث

مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل

الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض

المديونية الخارجية.

السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020) - دراسة حالة صندوق
ضبط الموارد في الجزائر

4.4.1 مصادر تمويل الصندوق: تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

5.1 التعديلات التي أدخلت على الصندوق

تطورات صندوق ضبط الموارد خلال سنتي 2004 و2006 شملت العناصر التالية:

-تعديلات في مصادر الصندوق: أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى تسبيقات مقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.

-تعديلات في أهداف الصندوق: عدل (قانون المالية التكميلي، 2006) الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح عل النحو التالي : حسب الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 19 جمادي الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 " تمويل عجز الخزينة دون أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري" ان هذا التعديل يبين بأن تمويل عجز الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

جدول رقم (01): الوضعية العامة لصندوق ضبط الإيرادات (2000-2016)

الوحدة (مليار دج).

السنة	مج موارد frr	إيرادات الصندوق من الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من إيرادات الصندوق %	استخدامات الصندوق	الباقى في الصندوق في نهاية السنة
2000	453.24	453	99.95	221.1	232.1
2001	356.00	124	34.83	184.47	171.5
2002	198.04	27	13.63	170.06	28
2003	476.09	449	94.31	156	320.9
2004	944.39	623.5	66.02	222.7	721.7
2005	2090.52	1368.8	65.48	247.84	1842.7
2006	3640.69	1798	49.39	709.64	2931

3215.5	1454.37	37.23	1738.8	4669.84	2007
4280.1	1223.62	52.48	2888.2	5503.69	2008
4316.5	364.28	8.55	400	4680.75	2009
4842.8	791.94	23.40	1318.3	5634.78	2010
5381.7	1761.45	32.20	2300.3	7143.16	2011
5633.8	2283.26	32.02	2535.3	7917.01	2012
5563.5	2132.47	26.80	2062.2	7695.98	2013
4408.5	2965.6	24.55	1810.6	7374.10	2014
3081.9	2886.5	11.10	550.5	4959.00	2015
1797.4	1803.7	43.67	784.97	1797.40	2016

المصدر: إحصائيات بموقع وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>

ونظرا لانخفاض موارد صندوق ضبط الموارد بسبب انخفاض أسعار البترول، جاء في المادة 121 من قانون المالية 2017 تعديل لأحكام المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعدلة والمتممة، وهي تتعلق بحساب التخصيص الخاص رقم 102-103 المتعلق بصندوق ضبط الإيرادات، إذ أنه قبل هذا التعديل كان هناك قيد يتمثل في تمويل عجز الخزينة بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، غير أن مضمون هذا التعديل الذي جاء في قانون المالية 2017 يتمثل في حذف هذا الشرط، وبالتالي أصبح بالإمكان تمويل عجز الخزينة من الرصيد المتبقي في هذا الصندوق والمسجل في نهاية سنة 2016، والى غاية نهاية ديسمبر سنة 2017 تم اقتطاع ما قيمته 784.5 مليار دج من هذا الصندوق لتمويل العجز أما في سنة 2018 ونظرا لارتفاع أسعار البترول مقارنة بسنة 2017، فقد سجلت الجباية البترولية ارتفاعا عن ما هو مقدر في قانون المالية، وبالتالي ارتفع رصيد الصندوق إلى أكثر من 437 مليار دج، خصصت منها حوالي 131.9 مليار دج لتمويل عجز الخزينة.

ما يمكن ملاحظته من جدول تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات أنه في التسع سنوات الأولى كان رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد بصفة كبيرة على فائض الجباية البترولية التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وكذا اعتماد سعر مرجعي ب \$19 للبرميل، حيث قفزت من 453 مليار دج سنة 2000 منها 99.95% جباية بترولية، الى 2888.2 مليار دج سنة 2008 منها 52.48% جباية بترولية، هذه النسب تراجعت سنة 2002 لتصل 13.63% جباية بترولية وتراجعت معها إيرادات الصندوق بمبلغ 198.04 مليار دج، كأقل قيمة منذ انشائه إلى يومنا هذا، وهذا بسبب استخدام 85.87% من احتياطات الصندوق.

سنة 2009 تراجعت أسعار المحروقات وتراجعت معها إيرادات الصندوق من الجباية (8.55%) لكن عوضتها الجباية العادية فبلغت موارد الصندوق 4680.75 مليار دج، السنوات الثلاثة التالية عرفت استمرارا في تطورات الصندوق في كافة النواحي كزيادة موارده من 5634.78 مليار دج سنة

السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020) - دراسة حالة صندوق
ضبط الموارد في الجزائر

2010 (أستخدم منها %14) إلى 7917.01 مليار دج سنة 2012 (أستخدم منها %28.84) قاربت فيها نسبة الجباية البترولية %32.

المرحلة الأخيرة هي مرحلة التراجع على كافة الأصعدة، حيث سجل صندوق ضبط الإيرادات مستوى اقتطاع قياسي خلال عام 2012، وجه إلى تسديد عجز الميزانية وهو أعلى معدل اقتطاع منذ إنشاء الصندوق، وقد تراجعت إيرادات الصندوق بشكل واضح في السنوات الأخيرة بفعل تراجع أسعار النفط، بلغت موارد الصندوق 7695.98 مليار دج سنة 2013 ثم تراجعت بنسبة %4.36 سنة 2014، ثم بنسبة %48.7 سنة 2015 ثم بنسبة %175.9 سنة 2016، مع ملاحظة أنه تم استخدام %40.22 و%58.21 من متاحات الصندوق سنّي 2014 و2015 على التوالي، سنة 2016 تم استخدام ما يفوق موارد الصندوق وتراجع متاحات الصندوق من 5563.5 مليار دج سنة 2013 إلى 1797.4 مليار دج سنة 2016.

2. الميزانية العامة والعجز الموازي

1.2 الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تفاقم المديونية خلال سنوات العشرية وضعف بنية الاقتصاد الجزائري جعل الدولة تعاني من عجز دائم في ميزانيتها العامة في سنة 2000 سجلت عجزا ب 54.4 مليار دج، لكن القفزة الكبيرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية من \$12.07 إلى \$27.72 للبرميل انعكس إيجابا في زيادة الإيرادات الجبائية وتحقيق فائض في سنة 2001 بلغ 55.2 مليار دج وكان الوحيد خلال فترة الدراسة، وهو ما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (02) : تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة (مليار دج)

السنة	السعر المرجعي لبرميل البترول	إجمالي الإيرادات خارج frr*	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية**
2000	19	1124	1178.09	54.38-
2001	19	1376	1320.93	55.23
2002	22	1386	1428.5	42.5-
2003	19	1373	1676.4	303.3-
2004	19	1520	1869.7	349.7-
2005	19	462.3	2055.7	1593.4-
2006	19	793.4	2529.2	1735.8-
2007	19	1587	3153.2	1566.5-
2008	37	1674	4191	2516.8-
2009	37	3096	4246.6	1150.2-

فضيل سايب : مصطفى بوشامة

2022.9-	4466.9	2444	37	2010
3007.8-	5853.6	2846	37	2011
3498.2-	7058.1	3560	37	2012
2240.2-	6024.2	3784	37	2013
3236.8-	6995.7	3759	37	2014
4173.4-	8858.1	4684.6	37	2015
3236.6-	7984.1	4747.4	37	2016
1247.7-	6883.2	5635.5	37	2017
1913.5-	8627.7	6714.2	50	2018
2049.2-	8557.1	6507.9	50	2019
1533-	7822	6289	45	2020

*إجمالي الإيرادات خارج frr = إجمالي الإيرادات العامة- إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

**رصيد الميزانية= إجمالي الإيرادات خارج frr – إجمالي النفقات العامة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية.

بإنشاء صندوق ضبط الموارد وتشجيعا للنمو اعتمدت الجزائر سياسة العجز المقصود، نلاحظ في سنة 2001 كان هناك فائض لكن بعده مباشرة أي في سنة 2002 أصبح العجز يقدر ب 42.5 مليار دج لكن تطور سنة 2003 ليصبح العجز 303.3 مليار دج أي تطور بنسبة 613.64% ثم عجز آخر سنة 2004 قدر ب 349.7 مليار دج. في سنة 2005 قفزت أسعار البترول ارتفاعا قياسيا في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل \$54.64 مع اعتماد سعر مرجعي للميزانية \$19، بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار النفط تم استثمار بعض الفوائض المالية للسنوات السابقة في شراء سندات الخزنة الأمريكية مع انتشار لمخاوف اقتصادية عالمية حول تداعيات الأزمة إضافة إلى ثبات في مستوى الإنفاق وزيادة حجم الإيرادات ما أدى إلى تراجع في مقدار العجز إلى 1150.2 مليار دج سنة 2009 ، ثم تواصل العجز بسبب زيادة الإنفاق ليصل ذروته سنة 2015 حيث وصل العجز إلى 4173.40 مليار دج، ثم أخذ العجز في الانخفاض بسبب سياسات الدولة المتمثلة في ترشيد الإنفاق حيث انخفض العجز سنة 2016 ليقدر ب 3236.6 مليار دج ثم تواصل العجز في الانخفاض ليصل سنة 2020 إلى 1533 مليار دج.

2.2 استخدام صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة

تعتبر الخزينة العمومية أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة، يقع على عاتقها عبئ تسجيل العمليات المالية وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية وإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهي بالتالي أداة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة من خلال تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية إضافة إلى عمليات أخرى ذات طابع خاص بالخزينة العمومية، والتي يتم تنفيذها

السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020) - دراسة حالة صندوق
ضبط الموارد في الجزائر

عن طريق الحسابات الخاصة التي تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة التي تجرئها تنفيذا لقانون المالية، خارج الميزانية العامة للدولة (ضويبي، 2015، صفحة 137).

ويمكن توضيح مساهمة الصندوق في تغطية العجز للموازنة العامة من خلال الجدول رقم 03.

جدول رقم (03) : استخدامات صندوق ضبط الإيرادات وتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة مليار دج

السنة	رصيد الميزانية	العجز المغطى من frr	نسبة تغطية العجز
2000	54.38-	0	0
2001	55.23	0	0
2002	42.5-	0	0
2003	303.3-	0	0
2004	349.7-	0	0
2005	1593.4-	0	0
2006	1735.8-	91.53	5.27
2007	1566.5-	532	33.96
2008	2516.8-	758.2	30.13
2009	1150.2-	364.3	31.67
2010	2022.9-	791.9	39.15
2011	3007.8-	1761	58.56
2012	3498.2-	2283	65.27
2013	2240.2-	2132	95.19
2014	3236.8-	2966	91.62
2015	4173.4-	2887	69.16
2016	3236.6-	1804	73.56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقارير لبنك الجزائر ووزارة المالية.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن الحكومة لم تستخدم موارد الصندوق خلال السنوات الستة الأولى من إنشائه لتغطية العجز في الموازنة العامة لأنه لم يكن من مهامه تغطية العجز، وتفسير ذلك هو رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب انهيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي، وكذا رغبة منها في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتبار تمويل العجز الموازي باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار.

غير أنه بنضوب رصيد هذا الصندوق خلال سنوات 2017، 2018، و2019 تعذر على الحكومة إيجاد مصادر أخرى لتغطية عجز الموازنة والوفاء بالتزاماتها خاصة بعد فشل تجربة الاقتراض عن طريق القرض السندي، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي والذي هو عبارة عن سياسة نقدية غير

تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح السياسة النقدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل).

IV- الخاتمة

يعتبر العجز المالي الذي تعاني منه الجزائر العديد من اقتصاديات الدول من أبرز المشاكل التي أخذت اهتماما كبيرا، إلا أنه مع بداية الألفية وارتفاع أسعار البترول ظهرت آلية جديدة تسمح بتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدول والتخفيف من حدة ظاهرة العجز، فمن خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر وذلك لتمويل عجز الموازنة العامة بصفة خاصة، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، يمكن القول أن الصندوق نجح في تسديد المديونية الخارجية للجزائر وكذا تمويل عجز الموازنة العامة خاصة في حالات انخفاض أسعار النفط، لذلك يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة من أدوات السياسة المالية لاستخدامه في تحقيق التوازن المالي والحد من العجز الموازني.

ويمكن ذكر بعض النقاط المتوصل إليها من خلال النقاط التالية:

- مؤشرات الاقتصاد الجزائري تتميز بارتباطها وتبعيتها لقطاع المحروقات ما جعله عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية؛
- سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال أغلب سنوات الدراسة نتيجة ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية العمومية والنفقات الجارية وأحيانا لانخفاض الجباية النفطية؛
- صندوق ضبط الإيرادات له تأثير كبير وأهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي والتكامل الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمات وتوفير السيولة للاقتصاد ككل؛
- حقق صندوق ضبط الموارد في الجزائر أهدافه الأساسية المتمثلة في تسديد المديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة؛
- اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التنموية وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات؛
- موارد صندوق ضبط الموارد غير مستقرة على المدى البعيد وهذا ما أدى إلى نضوبه سنوات 2017 و2018 و2019؛

إن النتائج التي توصلنا إليها قد تسمح للحكومات بإعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا، وتشمل أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في المستقبل ومن هنا يمكن اقتراح بعض التوصيات المقترحات:

لمعالجة العجز الموازي وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال الآليات المسطرة، نقترح التوصيات

التالية:

- ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه الدعم الاجتماعي دون المساس بالقدرة الشرائية؛
 - القيام بإصلاحات ضريبية تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية ومحاربة التهرب الضريبي؛
 - توظيف فوائض الجباية البترولية في المشاريع الاستثمارية بدل الاستهلاكية؛
 - اللجوء إلى البدائل الإسلامية كإصدار الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة بما يسمح بمشاركة القطاعات الاقتصادية في تمويل خطط التنمية، والتوزيع العادل لمنافع تشغيل المشروعات التنموية بين الجهات الممولة؛
 - ضرورة اهتمام الحكومة بدعم نفقات التجهيز التي تساهم في تمويل الإيرادات والقيام بالإصلاحات المالية أفاق النمو في الجزائر؛
 - لا بد من البحث على مصادر أخرى للدخل والاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي؛
 - التركيز على الطاقات المتجددة كمصدر تمويل دائم بدلا من الطاقة التقليدية؛
 - إعادة النظر في أهداف الصندوق وهيكله ومجال عمله والهيئات المكلفة بتسييره على اعتبار أنه ملك عام لكل الأجيال؛
 - وضع سياسة رشيدة لاستغلال واستثمار موارد صندوق ضبط الإيرادات وتنميتها؛
 - ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية المالية، وتفعيل أدوات الرقابة بمختلف أشكالها؛
 - عصرنة القطاع المالي والمصرفي، من أجل تهيئة المناخ المناسب للاستثمار؛
- على السياسة النقدية أن تلعب دورا فعالا في مجال التنمية وذلك من خلال السيطرة على عرض النقود بحيث يقوم الجهاز المصرفي بتمويل المشاريع الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي الأكبر حتى يمكن التحكم في عرض النقود، وذلك في ظل رقابة البنك المركزي على توجيه ومتابعة الاستثمار وفقا لأولويات التنمية واحتياجات الاقتصاد.

V- المراجع

- ❖ حامد عبد الحميد دراز. (1999). *مبادئ المالية العامة*. عمان: دار صفاء للنشر.
- ❖ حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعدي، خضر عقل، و يحيى الخصاونة. (2005). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- ❖ حمزة ضويفي. (2015). دور صندوق ضبط الموارد في ادارة مداخل الجباية البترولية وتمويل عجز الخزينة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 02.
- ❖ خديجة الأعسر. (2016). اقتصاديات المالية العامة. القاهرة.
- ❖ رشيد ونادي. (2011). آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 05(01).
- ❖ عادل عامر. (2016). دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي. حروف منشورة للنشر الالكتروني.
- ❖ عبد الرحيم شيبى. (2013). الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة العجز الموازى والدين العام-حالة الجزائر (الإصدار رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان).
- ❖ عبد الصمد سعودي. (2019). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2018. مجلة دراسات اقتصادية.
- ❖ عبد الله خبابة. (2016). الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- ❖ عبد المجيد قدي. (2006). المدخل الى السياسات الاقتصادية، دراسة تحليلية تقييمية (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ عبد المطلب عبد الحميد. (2010). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية. الاسكندرية: دار الجامعة.
- ❖ فاطمة الزهراء زرواط، و محمد مناد. (2015). تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014. مجلة المالية والأسواق، 01(02).
- ❖ قانون المالية التكميلي. (2000). قانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- ❖ قانون المالية التكميلي. (2006). الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- ❖ لحسن دردوري. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس (الإصدار أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة).
- ❖ محمد صلاح. (2020). تحليل كلي للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي. مصر: المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع.

- ❖ محمود حسين الوادي، و زكرياء أحمد عزام. (2000). *المالية العامة والنظام المالي في الاسلام*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ❖ مسعود دراوسي. (2004). *دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي* (الإصدار أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر).
- ❖ مصطفى جاب الله. (2015). *قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-حالة الجزائر* (الإصدار أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3).
- ❖ موقع وزارة المالية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://www.mf.gov.dz>.